

او شرط ثابت لم يصح ايضا اذ على موضع الوفاق
 اما لوساقاه على ودي غرس الى من معية عمل
 مثله فيها غا الباصح ولو عمل فيها وان قصرت
 اللدة المشروطة عن ذلك غالبيا او كان الاحتمال
 على السواء لم يصح الثالث اللدة ويعتبر فيها شرطان
 ان تكون مقدرة بزمان لا يحتمل الزيادة والنقصان
 وان تكون مما يحصل فيها الثمرة غالبا للرجوع العمل
 واطلاق المساقاة يقتضي قيام العامل بما فيه زيادة
 النماء من الرفق واصلاح الاجاجين وازالة الخبيث
 المضرب بالاصول وتهديب الجريد والسقي والتلغيع و
 العمل بالناضح وتعديل الثمن واللقاط واصلاح
 موضع التسمير ونقل الثمن اليه وحفظها وقيام
 صاحب الاصل ببناء الحدائق وعمل ما يستحق به
 من ذواب اود الية وانشاء النهر والكس للتلغيع
 وقيل يلزم ذلك العامل وهو حسن لا بد من التلغيع
 ولو شرط شيئا من ذلك على العامل صح بعد ان يكون
 معلوما ولو شرط العامل على ريب الاصول عمل العالم
 بطل المساقاة لان الغاية لا يستحق الا العمل ولو
 ابق العامل شيئا من عمله في مقابلة الحصة من الغاية

وسيط

وشرط الباقي على ريب الاصول جاز ولو شرط ان يعمل
 غلام المالك معه جاز لانه ضم مال المال الى الو
 شرط ان يعمل الغلام بخلاف العامل لا يخبر وفيه تردد
 والجواز اشبه وكذا لو شرط عليه اجرة الاجراء او شرط
 خروج اجرتهم منها **الثاس** في الغاية ولا بد ان يكون
 للعامل جزء منها ساقا فلا ضرب عن ذكر الحصة
 بطلت المساقاة وكذا لو شرط احدهما الافراد بالثمن
 لم يصح المساقاة وكذا لو شرط لنفسه شيئا معيا او ميا
 زاد بينها وكذا لو قدر لنفسه ارط او للعامل ميا
 او عكس وكذا لو جعل حصة تخلات بعينها ولا
 ما عداها ويجوز ان يفر كل نوع بحصة محالفة
 للحصة من النوع الاخر اذا كان العامل عالما بمقدار
 كل نوع ولو شرط مع الحصة من الماء حصة من
 الاصل الثالث لم يصح لان مقتضى المساقاة جعل
 الحصة من الغاية وفيه تردد ولو ساقاه بالنصف
 ان سقى بالناضح والثالث ان سقى بالساج بطلت
 المساقاة لان الحصة لم تتعين وفيه تردد ويكره
 ان يشترط ريب الارض على العامل مع الحصة شيئا
 من ذهب او فضة لكن يجب الوفاء بالشرط ولو تلفت

حصول اجرتهم منها